A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/8/INF/7
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 31 أكتوبر 2011

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثامنة

جنيف، من 14 إلى 18 نوفمبر 2011

دراسة فرزية تحليلية لمشروع بشأن "المشروعات التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية" (التوصية 36)

من طلب الأمانة

1. "المشروعات التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية" هو مشروع وافقت عليه اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (اللجنة) في دورتها السادسة، وهو يرمي في مرحلته الأولى إلى إعداد دراسة فرزية تحليلية.

2. وعليه، يحتوي مرفق هذه الوثيقة على الدارسة المذكورة أعلاه.

3. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

إن وجهات النظر المعبّر عنها في هذه الدراسة هي لمؤلفيها وليست بالضرورة وجهات نظر أمانة الويبو أو الدول الأعضاء فيها.

هذه الدراسة من إعداد الدكتور لينوس داهلاندر، أستاذ مساعد، جامعة استانفرد/المعهد الأوروبي للإدارة والتكنولوجيا (برلين)، والدكتور ديفد غان، أستاذ ورئيس شعبة الابتكار والمقاولة، معهد إمبيريال العالي للتجارة (لندن)، والدكتور جيرارد جورج، أستاذ ومدير مركز راجيف غاندي، بمعهد إمبيريال العالي للتجارة (لندن).

ملخص عملي

1. يفصّل هذا التقرير فرزا تحليليا للتمكين من فهم دور حقوق الملكية الفكرية في المشروعات التعاونية المفتوحة.

2. ويستند إلى بحث مكثّف في الكتابات المنشورة وتحليل لمختلف أشكال الأنظمة المفتوحة وأنظمة الامتلاك.

3. ويشمل التحليل تشكيلة من مختلف أنواع المبادرات الواقعة في ثلاثة محاور هي: "1" تلك التي تسهّل حركة المعرفة بين الشركات؛ "2" وتلك التي ترفع الغموض عن الملكية بين الشركات؛ "3" وتلك التي تسهّل الابتكار بين الشركات والمستخدمين الأفراد. وتتناول هذه الدراسة كل واحدة من تلك المبادرات فتستعرض أنواع الانفتاح وأنظمة الامتلاك ونماذج الملكية الفكرية المعتمدة في دعمها والمزايا الممكنة والتحديات المحتملة فيها.

4. وتستخدم تلك المبادرات لقياس تفاوت الاستخدام فيما بين القطاعات. ولبعضها تداعيات أكبر من غيرها، مثل التنافس على جوائز الإنترنت.

5. ويقيّم التقرير أيضا العلاقة بين الابتكار المفتوح وأنظمة الملكية الفكرية في الاقتصادات محدودة الدخل والنامية. ويتّضح أن الأغلبية العظمى من الأبحاث الأكاديمية تركّز على مبادرات في الاقتصادات المتقدمة مما يجعل الأدلة والأدوات التي يمكن أن تستخرج منها تميل كثيرا نحو تجارب تلك البلدان. ويقتضي سياق الابتكار ونضج أنظمة الملكية الفكرية في الاقتصادات النامية دراسة خاصة إذ ليس من المؤكد أن تكون الأدوات المستحدثة من أدلة من البلدان المتقدمة مناسبة لتلك المستخرجة في البلدان النامية. وتتيح نماذج الأعمال الجديدة والابتكارات متدنية التكلفة سبلا بديلة من أجل الابتكارات المطوَّرة محليا والمخصَّصة لسياق بعينه والتي يمكن أن تعود بالنفع على العالم الغربي أيضا.

1. الاستنتاجات

1. اكتسب الابتكار المفتوح والموزَّع إقبالا لدى الأوساط الأكاديمية والشركات (الجزايري، 2010). وعلى سبيل المثال، يدفع تقرير صدر مؤخرا عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن العديد من الشركات تستخدم الابتكار المفتوح ولكن من غير المؤكد أنه ناتج عن تغير في الممارسات أو أنه تمييق للمظهر فقط. ويسعى هذا التقرير إلى تجاوز تلك الطفرة والنظر في أبعاد الانفتاح وفي الوسائل المتاحة لحماية الابتكارات وسبل تطبيق كل ذلك في مختلف المبادرات.

2. وأولا، الفرز التحليلي هو مجهر لتحليل مبادرات بعينها بالنسبة إلى "1" حركة الأفكار والموارد فيما بين المؤسسات أو المنظمات، "2" وكيف يمكن للمنظمات أو المؤسسات أن تحمي ابتكاراتها كي لا يستنفذها الغير. ويستكشف هذا الفرز التحليلي تشكيلة من المبادرات المتنوعة فيحاول البحث عن المتغيرات المعنية ومقارنتها. ويُستخلص من ذلك أن من المهم النظر في المحاسن والمساوئ الخاصة بكل مبادرة حتى يتسنى لنا فهم الفرص والتحديات التي تطرحها أمام المنظمات.

3. وثانيا، يُجمع غالبا بين أنواع مختلفة من الانفتاح. ويتجلى ذلك بعد تحليل مختلف المبادرات. وينبغي بالتالي أن تنظر دراسات الابتكار المفتوح في أشكال الانفتاح على اختلافه. وتكشف الشركات مثلا عن تقنياتها لأشخاص خارجيين وتسعى من وراء ذلك لتسهيل التقدم العام نحو الاتجاه الذي يفيدها. ويقترن ذلك الكشف بالتالي بالقدرة على استطلاع الأفكار.

4. وثالثا، تتفاوت إمكانية تطبيق تلك المبادرات بحسب القطاعات أو الصناعات، مما يدلّ على أن ما من "مبادرة واحدة تناسب الجميع". ومن بين الاستنتاجات المهمة أن الابتكار المفتوح قد لا يطبق في كل المجالات. وهناك قطاعات قلّما تُستخدم فيها تلك المبادرات. ولوحظ ذلك كثيرا في صناعات التكنولوجيا العالية، وهي في الغالب لا تحتاج إلى البحث خارج المؤسسة إذا كان الخطّ المعرفي لا يتحرك إلا ببطء. ويلاحظ أيضا أن المبادرات تختلف في أبعادها. فقد تستخدم لحل مشكلة بعينها، مثل الترخيص المفتوح الذي يسمح لكل مستخدم أن ينتفع بعمل باقي المستخدمين فيستند إليه بل ويحسّنه، وكذلك يفعل الآخرون. ولا يناسب ذلك سوى بعض القطاعات أو الصناعات مثل البرمجيات والوسائط المتعددة. وتطبق مبادرات أخرى على نطاق أوسع فيما بين القطاعات والصناعات.

5. ورابعا، تشهد الملكية الفكرية تغيّرا في دورها، وقد تعوق مسار الابتكار كما قد تساعده. ويمكن أن *تعرقل* مسار الابتكار إذا استخدمت المؤسسات نظام البراءات لمنع المنافسة. فإذا كدّست المؤسسات سندات البراءات لدوافع استراتيجية، صارت حواجز من شأنها أن تؤخر تقدم الجميع. وطرحت عدة حلول للتخلص من تلك الحالات مثل مجموعات البراءات. ويمكن أن *تسهّل* مسار الابتكار لأنها تضع "قواعد اللعبة". وبفضل حماية الملكية الفكرية يمكن للمنظمات والمؤسسات أن تتبادل المعلومات وتتجاوز "مفارقة الكشف".

6. وخامسا، أحدث تطور الإنترنت تغيّرا في الفرص المتاحة وخلق إمكانيات جديدة أمام الشركات للربط بين المستخدمين. وعلى سبيل المثال، كانت المنصات ومسابقات الجوائز قد بدأت في التراجع لكنها صارت تلقى اهتماما متجددا مع ظهور الإنترنت. وخلقت الإنترنت في السوق مستويات ودرجات بحيث صار يساهم فيها العلماء والمهندسون وكل من له مهارة أو دراية عبر العالم. وهي تمكّن أولئك الأفراد من الاستجابة لطلبات المنظمات والمؤسسات ومن العمل معا لاستحداث أفكار وإيجاد حلول جديدة. وقد وضع تصنيف بسيط لمختلف أنواع الترتيبات القائمة يمكن من فصل نوع المهمة المسلمة لجهة خارجية ومعرفة هل المشاركون يتفاعلون فيما بينهم في إطار إسهامهم.

7. وسادسا، وضعت العديد من المبادرات في سياق الإنترنت لإبعاد مصالح الملكية الفكرية وهي تستخدم في ذلك الأطر القانونية القائمة. وتستند التراخيص مفتوحة المصدر وتراخيص الحقوق التوفيقية إلى قانون حق المؤلف للتحقق من التنازل عن بعض الحقوق لفائدة المبدعين في المستقبل. وتستند مسابقات الجوائز أيضا إلى ذلك النموذج. وكي يستطيع أولئك الوسطاء من العمل، لا بدّ لهم من وضع آليات للرصد التي تبعث الثقة في النظام.

[نهاية المرفق والوثيقة]